ثقوب في نصف الدين:

القرضاوي والديمقراطية المهبهبة في بئر جهنم

2) القرضاوي: فتاوى في الشورى والديمقراطية.

مر بنا في الحلقة السابقة، أن أهم قصور ذاتي عانى منه فكر الشيخ **محمد الغزالي السقا** رحمه الله، ما عانى منه كل **العبودويين** {نسبة إلى الشيخ **محمد عبده** (1265 هـ /1849 م - 1323 هـ/1905 م)} قبله وبعده، كون بضاعتهم في الحديث النبوي الشريف: المصدر الثاني من مصادر الإسلام، كانت منعدمة وأقل من أن يقال عنها: بضاعة مزجاة.

وهو ما مثل **نقيضة منهجية** صارخة، شانت كل إنتاجه الفكري لتجعل منه نوع زخرف من القول، ما كانت شانت وغبشت من قبل على كل إنتاج سميه الأكثر صيتا والأكثر باعاً منه في علوم الإسلام: **أبا حامد الغزالي** (450 هـ - 505 هـ) رحمه الله

لذلك لن نعجب أن تمثل أفكار الشيخ **الغزالي السقا**، استمرارية للفكر **العبدوي** القاحل والمجدب، والمتخلف عن عصره في آن، الذي لم يرتفع قط إلى مستوى الندية النظرية، لافتقاده للرؤية الواضحة للأفكار التي كان يعج بها عصره، ولا امتلك لغة التواصل ولا الأدوات المنهجية التي تمكنه من تحليل وتبضيع وتفكيك الأفكار المنتجة رأسا في الغرب، أو المعادة الإنتاج بواسطة **الفيارسة الثقافيين** المحليين {أنظر نماذج منهم على موقعنا تحت عنوان: "كيف تمت هندسة فيروس إسمه أدونيس"

، الذين اتخذوا من **الشعار الديكارتي** {نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي: **روني ديكارت** (René Descartes) (1596 م - 1650 م)} المحور:

"أنا مهرج، إذن أنا موجود"

تكأتهم، وإلزامهم بالحجة من خلال إلزام أساتذتهم الغربيين رأساً كند، كما يتطلب الإسلام الكوني ذلك، وليس التناوش معهم، رفعاً لشأنهم، من مكان بعيد، بينما هم، وبصفتهم مقلدة ومجترة، لا يستقلون برأي أو فكر.

والأنكى والأدهى من كل هذا، هو أن الشيخ لم يمتلك قط القدرة على **تنزيل النصوص الشرعية** ذوات الصِلة بالواقع الاجتماعي، لقلة الباع في الحديث النبوي الشريف، إما بغية تأطيره أو إيجاد بعض حلول لبعض مشكلاته ومعضلاته، خصوصاً في مجالي **الفقه** و**السياسة**، الذين كان قد كرس لهما **الغزالي السقا** شطراً كبيراً من عمره دون أن نظفر من إنتاجه المكرور بطائل!!!.

لكن، ولئن مثل **الشيخ الغزالي** رحمه الله **الفقيه المهرج** بامتياز، فسوف يمثل الشيخ **يوسف القرضاوي** ، وهو تلميذ مباشر للشيخ **الغزالي**، تنويعاً شكليا وصورياً على هذا النمط من الفكر، ظاهره الانسجام السردي والتساوق الموقفي، لكن دون المساس بجوهر هذا النمط من الفكر المُعَتّق في العمق، على ما سنتبين بعد قليل.

فقد صدر للشيخ **القرضاوي** كتابا ضمن سلسلة **قضايا في الفكر الإسلامي** التي يصدرها **المعهد العالمي للفكر الإسلامي** بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية حمل عنوان: "**كيف نتعامل مع السنة النبوية، معالم وضوابط**" [1] جاء فيه:

السنة هي المصدر الثاني للفقه والتشريع بعد كتاب الله تعالى, ولهذا نرى مبحث "السنة" باعتبارها أصلا ودليلا للأحكام الشرعية، مبحثا إضافيا واسع الأكناف في جميع كتب أصول الفقه وفي كل المذاهب حتى قال الإمام الأوزاعي[2]:

---

[1]) نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط. ثالثة، ص: 51.

"الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب"[3].

وذلك لأن السنة هي المبينة للكتاب، فهي التي تفصل ما أجمله، وتقيد ما أطلقه وتخصص ما عممه.

وهذا ما جعل بعضهم يقول:

السنة قاضية على الكتاب[4]،

بمعنى أنها تبين المراد منه.

ولكن الإمام أحمد لم يسترح إلى هذه العبارة، وقال:

"لا أجرؤ أن أقول ذلك، ولكن أقول: السنة مبينة للكتاب".

وهذا هو العدل، فالسنة تبين الكتاب من وجه، وهي من وجه آخر تدور في فلك الكتاب ولا تخرج عنه.

والذي لا نزاع فيه هو مصدرية السنة للتشريع في العبادات والمعاملات للفرد والأسرة وللمجتمع وللدولة.

يقول الإمام الشوكاني[5]:

"الحاصل أن ثبوت حجية السنة، واستقلالها بتشريع الأحكام، ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام".

قلت:

---

[2]) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، أبو عمرو الأوزاعي (88-157هـ) إمام الشام في زمنه.

[3]) الأوزاعي سمعه من مكحول بن أبي مسلم، أبي عبد الله الشامي الهذلي (ت: 112هـ)، الحافظ الفقيه.

[4]) القائل هو يحيى بن صالح أبو نصر بن أبي كثير اليمامي (ت: 129هـ) عالم أهل اليمامة في عصره. هذا الكلام والذي قبله أورده ابن عبد البر حافظ المغرب أبو عمر، يوسف النمري الأندلسي القرطبي في "جامع العلم وبيان فضله، دار الكتب، بيروت، 1398هـ/1978م. (2:191-192). مع اختلافات يسيرة في الألفاظ.

[5]) الشوكاني: إرشاد الفحول، ص. مصطفى الحلبي، ص: 33.

والنتيجة المنطقية المترتبة على هذا الحكم الكاسح من الإمام الشوكاني هي: كون القرآنيين، أي المحتجين بالقرآن وحده واللافظين للسنة، لا حظ لهم في عرفه من هذا الدين!!!.

واستطرد القرضاوي يقول:

ومن قرأ كتب الفقه الإسلامي، في أي مذهب كان، وجدها طافحة بالاستدلال بالسنة قولا وفعلا وتقريرا، يستوي في ذلك من عرفوا في تاريخ الفقه باسم مدرسة الحديث ومن عرفوا باسم مدرسة الرأي. فالمبدأ مسلم به لدى الطرفين، والخلاف إنما هو في التفصيل والتطبيق نتيجة لاختلافهم في شروط قبول الحديث!!!، والعمل به!!!...

(نتهى).

قلت:

فهذه مقدمة نمطية محفوظة يعرفها ويرددها كل المتخرجين من الدراسات الشرعية في أصول الفقه على مدى تاريخ الفقه كله، ومنذ أن صدرت "الرسالة" 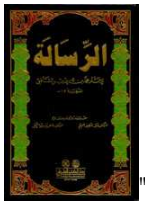 **للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: 204 هـ) رحمه الله.**

وكتب الشيخ القرضاوي تحت عنوان: "ضرورة الوصل بين الحديث والفقه"[6]:

وإذا كانت السنة مصدرا أساسيا للفقه، كان من الواجب على الفقهاء أن يتعمقوا في علم الحديث، كما على المحدثين أن يتقنوا علم الفقه، وكان من الفجوات العلمية التي يجب أن تسد: الفجوة بين المشتغلين بالفقه، والمشتغلين بالحديث، وهذا ما ناديت به منذ سنين طويلة!!!!!!!!

[6]) كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص: 55.

فالغالب على المشتغلين بالفقه أنهم لا يتقنون فنون الحديث!!!!!، ولا يتعمقون في معرفة علومه، ولاسيما علم الجرح والتعديل، وما يترتب عليه من توثيق الرواة أو تضعيفهم.

ولهذا نفقت عندهم أحاديث لا تثبت عند أئمة هذا الشأن من صيارفة الحديث، ومع هذا يثبتونها في كتبهم، ويحتجون بها لما يقررون من أحكام في الحلال والحرام والإيجاب والاستحباب.

بل قد يستدلون أحيانا بأحاديث لا خطم لها ولا أزمة، مما يذكر في الكتب ولا يعرف له أصل ولا سند.

والغالب على المشتغلين بالحديث لا يجيدون معرفة الفقه وأصوله، والقدرة على استخراج كنوزه ودقائقه، والاطلاع على أقوال أئمته، وتعدد منازعهم ومشاربهم وأسباب اختلافهم، وتنوع اجتهاداتهم.

مع أن كل فريق بحاجة ماسة إلى علم الآخر، ليكمل به ما عنده، فلابد للفقيه من الحديث، فإن جل أحكام الفقه ثابتة بالسنة، ولابد للمحدث من الفقه، حتى يعي ما يحمله، ولا يكون مجرد ناقل، أو يفهم على غير وجهه.

ومن الغريب أن كتب الفقه فيها كثير من الأحاديث الضعيفة، مع أن من المتفق عليه أن الحديث الضعيف لا يعمل به في الأحكام، على حين قبله الكثيرون في الفضائل والترغيب!!!!!!!!! [7].

بل يوجد في كتب الفقه الضعيف الشديد الضعف، والموضوع، وما لا أصل له بالمرة. وهذا ما حفز بعض كبار المحدثين لتأليف كتب في تخريج الأحاديث التي يستشهد بها الفقهاء.

ثم قال، بعد إيراده لبعض الكتب التي عنى الحفاظ بتخريجها [8]:

لاحظت وأنا أبحث في فقه الزكاة، عددا من الأحاديث يستدل بها داخل المذاهب المتبوعة، وهي مجروحة عند أئمة الحديث، مثل:

---

[7]) كأن الدين بحاجة إلى التخريف لكي يؤمن به من يؤمن!

[8]) كيف نتعامل، ص: 57.

"ليس في الخضروات صدقة"!!!.

"لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول"!!!

"لا يجتمع عشر وخراج".!!!

"ليس في مال حق سوى الزكاة"؟.!!!

والحديث الأخير اشتهر عند الفقهاء، وذكره بعض كبارهم، مثل: الماوردي[9] في "الأحكام السلطانية" والشيرازي[10] في "المهذب"، وابن قدامة[11] في "المغني". وقد قال عنه النووي[12] في "المجموع":

حديث ضعيف جدا لا يعرف.

وقبله قال البيهقي[13] في "السنن":

يرويه أصحابنا في التعاليق، ولست أحفظ فيه إسنادا".

ثم انتقل بعد إيراده لأمثلة من وقوع مثله بكثرة، إلى "السنة ومجال الدعوة والتوجيه" فقال[14]:

وفي كتب السنة ثروة طائلة للداعية الموفق، يتخذ منها زاده، ويملأ منها جعبته ويكون منها –مع معرفته القرآنية- محصوله الأساسي للدعوة والتوجيه.

وأول ما ينبغي على الداعية أن يعتمد عليه وينهل من معينه، من كتب السنة: الصحيحان: صحيح البخاري وصحيح مسلم، اللذان تلقتهما الأمة بالقبول!!!، ولم ينتقد عليهما إلا أحاديث معدودة!!!، يتعلق النقد في جلها بأمور شكلية وفنية.

---

[9]) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري البغدادي الشهير بالماوردي (364-450هـ) الفقيه.

[10]) أبو إسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف، جمال الدين الشيرازي الفيروزبادي (393-476هـ) الفقيه. الشافعي له كتاب "المهذب في المذهب" بدأ تصنيفه سنة 455هـ وفرغ منه سنة 469هـ.

[11]) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي، موفق الدين الصالحي (541-620هـ) وله "المغني في شرح مختصر الخرقي".

[12]) أبو زكريا يحيى بن شرف بن بري، محيي الدين الحوراني الشافعي (631-677هـ) صاحب التصانيف. والمجموع، هو "المجموع شرح المهذب"، مطبوع سنة 1344هـ، مطبعة التضامن الأخوي.

[13]) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري الخسروجردي الحافظ الفقيه الشافعي (384-458هـ).

[14]) كيف نتعامل، ص: 61.

ثم عليه أن **ينتقي** !!! من كتب السنة الأخرى مثل كتب **السنن الأربعة**!!، **وموطأ مالك**!!، **ومسند أبي يعلى**!! !!! [15]، **والبزار**[16]!!!!، **ومعاجم الطبراني**[17]!!!!، وغيرها –ما نص الحفاظ النقاد– على **صحته**!!!! أو **حسنه**!!!!!!! من الأحاديث، وألا يعتمد على الأحاديث الواهية والمنكرة والموضوعة، التي غدت للأسف الشديد، بضاعة كثير من الخطباء والمرشدين الدينيين.

قلت:

ولا شك أن الشيخ **القرضاوي** يقرر، **وهو مخطئ**، من خلال هذه النصوص ما كان معمولاً به لدى الكثير من **حشوية المحدثين** ما بعد **البخاري** رحمه الله، و**مجترة مقلدة الفقهاء**، ما بعد القرن الخامس الهجري وإلى يوم الناس هذا، الذين كانوا يسلمون جميعاً بأن علم الحديث **علم نضج واحترق**، ولم يبق فيه مدخل لأحد بالنقد أو بالزيادة والنقصان، اللهم ما كان من حفظه ولوكه واسترجاعه تبركاً، وتقديسه بغثه وسمينه، قبل أن نطلع نحن ب**السلم المعيار**، ونثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن ب**الصحيحين** اصطلاحاً وليس في نفس الأمر: **ضعيف** كثير بين **الضعف** {أنظر على هذا الموقع سلسلة **ضعيف الصحيحين**"}.

أما كتب **السنن** فقد حوت ما لا يحصى من **الضعيف والموضوع**، بينما لا يعرج على المسانيد من شاكلة: مسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاث، سوى شقي أو غبي، لأنها مناجم لا تنضب **للضعيف** و**الموضوع**.

---

[15]) أحمد بن علي بن المثنى التميمي، أبو يعلى الموصلي الحافظ (ت: 307هـ).

[16]) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر البزار الحافظ (ت: 292هـ).

[17]) أ[و القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني الحافظ (260–360هـ)، له "المعجم الكبير" و"المعظم الأوسط" و"المعجم الصغير".

قلت: بل آفته هو نفسه سوف تأتيت من استعمال مثل ما يرد في كتب أبي يعلى والبزار والطبراني.

وظاهر من هذه الوصية للشيخ أن **الموضوعات** و**الواهيات** من الأخبار ليست بضاعة لكثير من الخطباء والمرشدين الدينيين فحسب، التي يغربون بها متعالمين على العامة، بل هي عينها بضاعة محببة للشيخ ولا فكاك!!!.

. **قلت**:

لكن وبالرغم من هذا الخلف المنهجي في عدم تسييج الحديث النبوي الشريف بسياج صلب يمنع عنه الدخيل، **وولع الفقهاء بالاشتغال بالأخبار الملفقة**، التي كانت تصادف هوى لدى الكثير من بينهم، فقد كان بوسع **الفقيه**، أكثر من **المحدث** أن يتآكل بمعارفه تزلفاً للسلطان وأن يتبوأ الحظوة عنده والدرجات الرفيعة في هرمية الدولة، ليأكل دينه بدنياه دون أن يرتد له طرف أو يحصل له مغاص في معدته. وهو ما لم يكن متاحاً للمحدث الحشوي لزهد الحكام في بضاعته فسلم كفافاً.

ثم حلت بديار الإسلام غشاوة ابتداء من القرن الخامس الهجري، لبس فيها عامة الناس بسبب من الجهل العام الذي حل بديار الإسلام، خرقا واتخذوا لأنفسهم عكاكيز في كل أمر، لا يستقلون بشيء من أمور دينهم أو دنياهم من دونها إلى أن باغتهم الاستعمار الأوروبي وتمكن منهم وهم على هذه الحال!!!.

بل، ولازال بعضهم، من خريجي الأزهر، أو الزيتونة، أو القرويين،....، يظن أنه يستطيع، متدثراً بتلك الخرق ومتكئاً على تلك العكاكيز، أن يقفز إلى القرن الحادي والعشرين وما وراءه!!!

يقول الشيخ **القرضاوي**[18]:

وقد اجتهدت أن تكون كتاباتي **علمية!!!! موثقة!!!!**، وأن أسند كل قول إلى قائله، وأؤيد كل دعوى بدليلها، ولا أحتج إلا بحديث صحيح !!!أو حسن!!!!!!، حتى **لا أقع فيما أنكرته على غيري**!!!،

[18]) الفتوى توجد ضمن كتاب الشيخ القرضاوي فتاوى معاصرة، طبع دار الوفاء، مصر، ص: 633.

قلت:

وسنكتشف بعد قليل أن هذا الاجتهاد لم يكن له من وجود على محك الواقع، لغلبة الطابع على التطبعً!!!!!.

واستطرد الشيخ يقول:

وأن أرجع إلى علماء الأمة –خصوصا في خير قرونها– لأقتبس من نورهم، وأستفيد من نهجهم، وإن كان كل أحد يؤخذ منه ويرد عليه، إلا المعصوم ﷺ، لهذا لم ألتزم بمحكمات القرآن والسنة التي لا تحصى. محاولا أن أنصف السنة من خصومها اللد!!!، ثم من أنصارها، الذين يسيئون إليها، بضيق أفقهم –مع حسن نيتهم وإخلاصهم– وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا!!!!!

قلت:

هذا كلام يخالف في ظاهره ما كان قد اعتاد أن يقرع به أسماع المخالفين شيخه محمد الغزالي السقا رحمه الله {أنظر الحلقة الأولى من هذه السلسلة}.

لكن يبقى أن محك الأفكار هو في كيفية تطبيقها، وليس في حبكها وصياغتها.

وأول محك على هذا الصعيد نجده في سؤال ورد على الشيخ القرضاوي من أحد المسلمين الجزائريين نجتزئ منه الفقرة التالية:

- هل صحيح أن الإسلام عدو الديمقراطية!!!،
- وأن الديمقراطية ضرب من الكفر!!! أو المنكر!!! كما زعم من زعم!!!؟
- أم أن هذا تقول على الإسلام!!!، وهو منه بريء؟ !!!

قلت:

هذا شطر السؤال، والذي يهمنا منه في المقام الأول، هو كيف سيوظف **الشيخ القرضاوي** السنة في الفتوى، وهل سيتعامل معها كما سطر في الفقرات أعلاه، أم أن كلام الليل يمحوه كلام النهار، وبأنه يصعب على حليمة أن تقلع عن عاداتها القديمة؟

فقد استشهد الشيخ **القرضاوي** في معرض هذه الفتوى بالآثار الهشة البينة الضعف التالية دفعة واحدة؛ وقال:

والسنة النبوية حملت كذلك على الأمراء الظلمة والجبابرة، الذين يسوقون الشعوب بالعصا الغليظة، وإذا تكلموا لا يرد أحد عليهم قولا، فهم الذين يتهافتون في النار تهافت الفراش.

كما حملت على الذين يمشون في ركابهم، ويحرقون البخور بين أيديهم، من أعوان الظلمة.

ونددت السنة بالأمة التي ينتشر فيها الخوف، حتى لا تقدر أن تقول للظالم: يا ظالم.

فعن **أبي موسى** أن رسول الله ﷺ قال:

(أ) "إن **في جهنم واديان!!!!!**، وفي **الوادي بئر** يقال له: **هبهب!!!!!!** حق على الله أن يسكنه كل جبار عنيد" (رواه **الطبراني** ب**إسناد حسن!!!**).

وعن **معاوية** أن النبي ﷺقال:

(ب) "ستكون أئمة من بعدي يقولون فلا يرد عليم قولهم، يتقاحمون في النار، كما تقاحم القردة" (رواه **أبو يعلى** و**الطبراني**).

وعن **جابر** أن النبي ﷺ قال ل **كعب بن عجرة**:

(ت) "أعاذك الله من إمارة السفهاء يا كعب، قال وما إمارة السفهاء؟ قال: "أمراء يكونون بعدي، لا يهدون بهديي، ولا يستنون بسنتي، فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فألئك ليسوا مني، ولست منهم، ولا يردون على حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فألئك مني، وأنا منهم، وسيردون على حوضي" (رواه **أحمد** و**البزار**).

وعن **معاوية** مرفوعا:

(ث) "لا تقدس أمة لا يقضي فيها بالحق، ولا يأخذ الضعيف حقه من القوي غير متعتع" (رواه **الطبراني**).

وعن **عبد الله بن عمرو** مرفوعا:

(ج) "إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم فقد تودع منهم" (رواه **أحمد** المسند).

قلت:

فهذه خمسة آثار لم يرد ولا واحد منها في كتب **الصحاح**!!! مما يثبت للتو أن دعوى الشيخ الاقتصار على الأخبار الصحاح دعوى لا سند لها من واقع.

فلنحلل هذه الأخبار بتفصيل

الأثر الأول

هذا الأثر أخرجه **الدارمي** في كتاب **"الرقاق"** من **سننه** فقال:

أخبرنا **يزيد بن هارون** {أبو خالد السلمي الواسطي (206 هـ) وهو **ثقة متقن**}، أخبرنا **أزهر بن سنان** {القرشي، أبو خالد البصري (من كبار الأتباع) وهو **ضعيف**}، عن **محمد بن واسع** {بن جابر بن الأخنس الأزدي، أبو بكر البصري (ت: 123 هـ) وهو **ثقة**}، قال: دخلت على **بلال بن أبي بردة** فقلت: إن **أباك** {عامر بن عبد الله بن قيس الأشعري، أبو بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي (ت: 104 هـ) وهو **ثقة**} حدثني عن **أبيه** {عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار، أبي موسى الأشعري الكوفي (ت: 50 هـ) وهو **صحابي**} عن النبي ﷺ قال: **إن في جهنم**... (الأثر)..

قلت:

يدور الخبر على المُضَعّف: أزهر بن سنان. وقد ضعفه غير واحد.

قال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء! وقال الساجي: فيه ضعف، وذكره ابن شاهين في الضعفاء. وجرحه ابن حبان وقال: منكر الرواية، قليل الحديث، لم يتابع الثقات فيما رواه. وقد لين أزهرا الإمام أحمد وضعفه جدا علي بن المديني في بعض ما يرويه.

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال: هذا حديث ليس بصحيح قل يحيى بن معين: الأزهر ليس بشيء. وقال أبو حاتم: هذا متن لا أصل له! أي، الذي ورد فيه: هبهب![19].

قلت:

ونسأل الشيخ القرضاوي: أين الحُسن في هذا السند، إن كان قد اغتر فيه بما

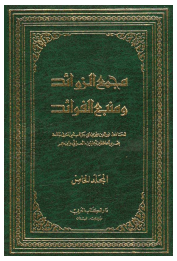

أورد الهيثمي في "مجمع الزوائد" (2: 350) ؟،

حيث قال: رواه الطبراني في (المعجم) الأوسط، وإسناده حسن !!!.

وقال أيضاً في " مجمع الزوائد" (4: 458) رواه أبو يعلى وفيه أزهر بن سنان وقد وثق !!! على ضعفه.

---

[19]) أنظر كتاب: "المجروحين" لابن حبان (1: 178)، دار الباز، وتهذيب الكمال للمزي (2: 326). وميزان الاعتدال للذهبي (1: 172)، دار إحياء التراث العربي. وابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (1: 94)، دار الكتب العلمية.

وقال أيضاً في: " مجمع الزوائد" (5: 54): رواه الطبراني {يعني في المعجم الكبير}، وفيه أزهر بن سنان وهو ضعيف.

بينما الحسن نفسه، بتعريف الترمذي، قسيم من الضعيف وليس الصحيح، حيث لا منزلة ثالثة بين الصحيح في نفس الأمر والضعيف.

وهو ما لا يجب الاقتصار على قول الهيثمي فيه إلا بعد التدقيق والتمحيص؟

فكيف وها قد نبه فيه على أن أزهر بن سنان ضعيف؟.

فهذا إذا من الأخبار الملتقطة من غير مظانها، وهو بخلاف ما تعهد الشيخ القرضاوي في نصه السابق أنه لن يعرج على مثله، ومع ذلك فعل!!!.

(ب) الأثر الثاني:

هذا الأثر مقطوع من سياقه على غرار "ويل للمصلين"، وأخذه الشيخ القرضاوي من "مجمع الزوائد" للهيثمي، وربما قد اغتر بإخراج الشيخ الألباني

له في سلسلته المنعوتة ب "الصحيحة!" وهي ضعيفة على ما أثبتنا في بعض أبحاثنا.

قلت:

وبما أننا انتقدنا الشيخ الألباني على تصحيح مثل هذه الواهيات والموضوعات في كتاب آخر {أنظر على موقعنا: "كيف يرد الخطأ على المحدِّثين المعاصرين

الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم:الشيخ الألباني نموذجا" 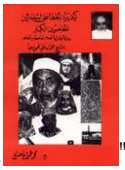 ، فلا بأس من إعادة ما قلناه هناك:

يقول **الشيخ الألباني** في سلسلته في خبر يروى عن **معاوية بن أبي سفيان**[20]:

"يكون أمراء فلا يرد عليهم قولهم، يتهافتون في النار يتبع بعضهم بعضا".

أخرجه **أبو يعلى** (الموصلي) في "مسنده" (179/4) من طريق هشام بن سعد عن **ابن عقبة** عن معاوية بن أبي سفيان قال: سمعت رسول الله ﷺ، فذكره.

قلت (الألباني): وهذا إسناد **حسن** !!! لولا أن **ابن عقبة لم أعرفه** ! لكنه قد **توبع**! فأخرجه **أبو يعلى** أيضا (1781/4) من طريق **ضمام بن اسماعيل المعافري** {وضمام، قال الذهبي فيه: صالح الحديث، **ليَّنه** بعضهم بلا حجة!!!، وقال الامام أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق يتعبد، وقال النسائي: لا بأس به، ولخص ابن حجر العسقلاني القول فيه فقال: صدوق **ربما أخطأ** قلت (عمراني: وهو ليس من رجالات الكتب الستة)}عن **أبي (قبيل)** {هو: حيي بن هانئ بن ناضر المعافري المصري (ت: 128 هـ) وهو **مختلف فيه** وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة الرازي وذكره الساجي في **الضعفاء**، وقال ابن حجر فيه: صدوق **يهم** قلت (عمراني: وهو ليس من رجالات الشيخين في الصحيح)}، قال: خطبنا **معاوية**... إلخ.

قلت:

---

[20]) سلسلة الأحاديث الصحيحة (4: 1790/398).

فأنت ترى أن **الألباني** حكم على الخبر ب**الحسن** !!!حتى مع عدم وقوفه على حال **ابن عقبة**!!!

ثم أضاف:

وأخرج المرفوع منه **الطبراني** في **الأوسط** (رقم: 5444) (وهي من ترقيم الشيخ الألباني لمخطوطته، لأن الأوسط لم يكن قد طبع بعد) والزيادة له، وقال: لم يروه عن **أبي قبيل** إلا **ضمام**.

قلت (الألباني) وهما **ثقتان**!!!، على **ضعف** يسير!!! في الأول منهما!

قلت:

ولم يعرج **الألباني**، على عادته في الحطابة الليلية التي اشتهر بها، على باقي رواة السند ما دون **ضمام** ، و**أبي قبيل** وكلاهما ممن **يخطئ** أو **يهم**، وكأن **الألباني** هو الذي سمع الخبر من في **ضمام** وليس **سويد**!!! الذي **ليس بشيء** والذي **يأتي عن الثقات بالمعضلات** حتى أراد **يحيى بن معين** أن يجاهد فيه! ولا **ضعف** كل رواة الأثر في طريق **الليث بن سعد** عدا **الليث** نفسه...

قلت:

ثم خرجت الطبعة العراقية **للمعجم الكبير** واكتشف **الشيخ الألباني** أن **ابن عقبة**! اسمه محمد وجزم بأنه **محمد بن عقبة القرظي** وقال معقبا: يضم هشام بن سعد إلى قائمة من يروون عن محمد بن عقبة هذا.

وقال: بأن هذه **فائدة** !!!!!!لا توجد في كتب الرجال[21]!.

قلت:

[21] سلسلة الأحاديث الصحيحة (4: 663).

ولا ينقضي عجبي من تصحيحات الشيخ اللباني!

وفائدته ! التي لا توجد في كتب الرجال حسب زعمه. هي أن الحفاظ قبله لم يثبتوا ممن يروون عن محمد بن عقبة القرظي هذا سوى شخصين كما قال الذهبي في ترجمته[22]:

"**محمد بن عقبة** (ق)[23] القرظي. عن عمه ثعلبة بن أبي مالك، وأم هانيء. ما **حدث عنه سوى:** سبطه زكريا بن منظور، ومحمد بن رفاعة: قاله ابن حبان.

صويلح إن شاء الله. اهـ.

وهذا معناه أن الشيخ الألباني تدارك على الحفاظ قبله كلهم برجل ثالث يروي عن محمد بن عقبة القرظي لم يذكروه ولم يقفوا عليه زيادة على تصحيحه لهذا الأثر !

فلنعرج إذن على دعواه ونفندها كما فندنا ما صحح وأثبتنا بما لا يدع مجالا للشك أنه موضوع.

قلت:

وعمدة الشيخ في تحسينه دون البحث في رجاله قفوه بغير علم للحافظ الهيثمي في "مجمع الزوائد" وما حكم به عليه من باب الحظابة الليلية التي يبرع فها المتأخرون. جاء في مجمع الزوائد[24]:

وعن أبي قبيل عن معاوية بن أبي سفيان:

أنه صعد المنبر يوم اليمامة فقال عند خطبته: إنما المال مالنا والفيء فيئنا، فمن شئنا أعطيناه ومن شئنا منعناه فلم يجبه أحد. فلما كان في الجمعة الثانية قال مثل ذلك فلم يجبه أحد، فلما كان في الجمعة الثالثة قال مثل مقالته. فقام إليه رجل ممن حضر المسجد فقال كلا، إنما المال مالنا والفيء فيئنا، فمن حال بيننا وبينه حاكمناه إلى الله بأسيافنا. فنزل معاوية فأرسل إلى الرجل

---

[22]) ميزان الاعتدال (3: 7949/649).

[23] (ق) هنا تشير إلى أن الذي روى عنه من كتب الستة ابن ماجة فقط.

[24]) نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: 807هـ): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (5: 239)، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م.

فأدخله فقال القوم: هلك الرجل !!! ثم دخل الناس فوجدوا الرجل معه على السرير. فقال معاوية للناس: إن هذا أحياني أحياه الله، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

"سيكون بعدي أمراء يقولون ولا يرد عليهم يتقاحمون في النار كما تتقاحكم القردة.

وإني تكلمت أول جمعة فلم يرد علي أحد فخشيت أن أكون منهم! ثم تكلمت في الجمعة الثانية فلم يرد علي أحد، فقلت في نفسي: إني من القوم!! ثم تكلمت في الجمعة الثالثة فقام هذا الرجل فرد علي فأحياني! أحياه الله!

رواه **الطبراني** في الكبير والأوسط و**أبو يعلى** ورجاله **ثقات**!!!!!!!!

(انتهى).

قلت:

وبالرجوع إلى الطبراني في: " المعجم الكبير" نجده يقول[25]:

حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل[26]، حدثنا **سويد بن سعيد**[27] ، حدثنا **ضمام بن اسماعيل**[28]، سمعت أبا قبيل[29] يأثر عن **معاوية بن أبي سفيان**[30] أنه صعد المنبر... الأثر.

---

[25]) أنظر المعجم الكبير للطبراني، طبعة العراق (9: 393-394) الحديث رقم 925. وهو في جامع المسانيد والسير لابن كثير، المجلد 11، الحديث رقم 9051.

[26]) وهو راوي المسند عن أبيه الإمام أحمد، وهو: ثقة ثبت فهم كما وصفه الخطيب البغدادي ووثقه كل من النسائي والدارقطني وأبو بكر الخلال. ولد سنة 213ه. وتوفي سنة 290هـ. له ترجمة في تهذيب التهذيب لابن حجر (5: 124-125)، دار الفكر.

[27]) سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي أبو محمد الحدثاني الأنباري (140-240هـ). قال أبو حاتم: كان صدوقا وكان يدلس ويكثر. وقال البخاري: كان قد عمي فيلقن ما ليس من حديثه. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق ومضطرب الحفظ ولاسيما بعد ما عمي. وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون أخبرني سليمان بن الأشعث قال: سمعت يحيى بن معين يقول: سويد بن سعيد حلال الدم !! وقال علي بن المديني: ليس بشيء. ونقل عن يحيى بن معين قوله: لو كان لي فرس ورمح كنت أغزوه ! وقال ابن حبان: كان أتى عن الثقات بالمعضلات ! وقيل لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص ابن ميسرة !؟ له رواية عند مسلم وابن ماجة. أنظر: تهذيب التهذيب (4:239).

[28]) ضمام بن اسماعيل بن مالك المرادي المعافري ثم الناشري، أبو اسماعيل الصمري (97-185هـ) هو ختن أبي قبيل المعافري الآتي. قال عنه أحمد: صالح. وقال ابن معين: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان يخطئ. وقال العقيلي: صدوق ثقة. وقال العجلي: ثقة. وقال الأزدي: يتكلمون فيه. وقال ابن عدي: الأحاديث التي أمليتها لضمام لا يرويها غيره وأورده ابن عدي في الكامل في

قلت:

وبالرجوع إلى أبي يعلى الموصلي في: " المسند" (15: 188/7217) نجده يقول:

وجدت في كتابي، عن **سويد** – ولم أر عليه علامة السماع – ، وعليه (صح) فشككت فيه، و**أكبر ظني أني سمعته منه!!!** – عن **ضمام بن إسماعيل المعافري**، عن أبي قبيل قال: خطبنا **معاوية** في يوم جمعة فقال:.....{الخبر}

قلت:

الضعفاء (2: 105) بذلت الأثر ويرويه بهلول بن إسحاق عن سويد، وكذلك فعل الذهبي في ميزان الاعتدال (2:329). وقال البرقاني في سولاته للدارقطني، الترجمة 237: متروك الحديث.

ليس له رواية عند الستة، وروى له البخاري في الأدب المفرد، باب قبول الهدية الأثر رقم 607. قال حدثنا عمرو بن خالد قال: حدثنا ضمام بن اسماعيل قال: سمعت موسى بن وردان، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: تهادوا تحابوا.

وقال الذهبي في الميزان (2: 330) قرأت بخط الضياء الحافظ (وهو: محدث شام أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد السعدي الحنبلي المقدسي (569–643هـ): ضمام بن اسماعيل، عن موسى بن وردان: متروك: قاله الدارقطني.

وانظر باقي ترجمته في تهذيب التهذيب (4: 402) الترجمة 801. وثقات ابن شاهين صفحة 179، الترجمة 572، والجرح والتعديل (4: 469)، الترجمة 2060، والتاريخ الكبير للبخاري (4: 343) الترجمة 3067.

[29]) حيي بن هانئ بن ناضر بن يمنع أبو قبيل المعافري المصري (ت: 127–128هـ) وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة الرازي والفسوري والعجلي وأحمد بن صالح المصري وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ. وشذ الساجي وذكره في كتابه: "الضعفاء" وحكى عن ابن معين تضعيفه. وكان قد أدرك مقتل عثمان بن عفان وهو باليمن، وقدم مصر زمن معاوية بن أبي سفيان. وغزا جزيرة رودس مع جنادة بن أمية والمغرب مع حسان بن النعمان. وقال أبو حاتم: صالح للحديث. وقال ابن حجر: صدوق يهم.

أنظر ترجمته في: تقريب التهذيب لابن حجر (1: 209) الترجمة 664. وتهذيب التهذيب (3: 64) الترجمة 140. وتاريخ الثقات للعجلي (139) ترجمة 360. وميزان الاعتدال (1: 624) الترجمة 2393. والتاريخ الصغيرة للبخاري (2: 11). والتاريخ الكبير للبخاري (3: 75) الترجمة 267. والجرح والتعديل للرازي (3: 275) الترجمة 1227. وثقات ابن حبان (4: 178). وتاريخ ابن معين برواية الدوري (2: 141) الترجمة 5171. وتهذيب الكمال للمزي (7: 490) الترجمة 1586.

[30]) معاوية بن أبي سفيان، صخر بن حرب بن أمية الأموي، أبو عبد الرحمن، الخليفة. صحابي، أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي ومات في رجب سنة ستين من الهجرة.

كان أمير لمدة عشرين سنة ثم خليفة مثلها.

أنظر ترجمته في تهذيب التهذيب (10: 187/387). تاريخ خليفة بن خياط (203)، بتحقيق أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، 1405هـ/1985م.

وقال **الطبراني** في كتابه "**المعجم الأوسط**"[31]: لم يروه عن **أبي قبيل** إلا **ضمام**.

الحكم على السند:

ضعيف ب **سويد** **الحلال الدم** و**ابي قبيل الواهم** و**ضمام** **المتكلم فيه**.

وأورد **أبو يعلى**[32] و**الطبراني** طريقا آخر. قال فيه **الطبراني**[33]:

حدثنا **يحيى بن عثمان بن صالح**[34] **وهو متكلم فيه**، و**بكر بن سهل**[35] **وهو ضعيف** ، قالا: حدثنا **عبد الله بن صالح**[36] ، حدثني **الليث**[37]، قال: حدثني

---

[31]) وهو عند أبي يعلى في المسند (1781/4) أيضا. كما ذكر الشيخ الألباني.

[32]) أحمد بن علي بن المثنى، أبو يعلى الموصلي الحافظ في "المسند" (1779/4).

[33]) الطبراني في "الكبير" (19:341) وابن كثير في "جامع المسانيد والسير" (11: 624) الأثر رقم 8988. و"كنز العمال" للمتقي الهندي (2: 136).

[34]) يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان القرشي السهمي، أبو زكريا المصري (ت: 282هـ) من الطبقة الحادية عشرة. قال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع، ولينه بعضهم لكونه يحدث من غير أصله! قال ابن أبي حاتم كتبت عنه وكتب عنه أبي وتكلموا فيه. قال مسلمة ابن قاسم: يتشيع وكان صاحب وراقة يحدث من غير كتبه فطعن فيه لأجل ذلك..

تهذيب التهذيب (11: 225) الترجمة 415. تقريب التهذيب (2: 354) الترجمة 131.

[35]) بكر بن سهل بن اسماعيل، أبو محمد الدمياطي، مولى بني هاشم (ت: 289هـ)، شيخ الطبراني وعمر زهاء تسعين سنة. قال النسائي: ضعيف. قال الذهبي: حمل عنه الناس، مقارب الحال. ميزان الاعتدال (1:345) الترجمة 1284. المعجم الصغير للطبراني، الترجمة 296، ص: 130.

[36]) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني مولاهم أبو صالح المصري (173–222هـ) قال أحمد: كان أول أمره متماسكا ثم فسد بآخره وليس هو بشيء. وقال صالح بن محمد: كان ابن معين يوثقه وعندي أنه كان يكذب في الحديث. وقال علي بن المديني: ضربت على حديثه وما أروي عنه شيئا. وقال أحمد بن صالح: متهم ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن يونس: روى عن الليث مناكير ولم يكن أحمد بن شعيب يرضاه. وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات. وهو كاتب الليث بن سعد الآتي.

تهذيب التهذيب (5: 225) الترجمة 449. الضعفاء والمتروكين للنسائي، الترجمة 351 صفحة 149. ميزان الاعتدال (2: 440) الترجمة 4383. الكاشف للذهبي (2: 86) الترجمة 2810. المجروحين لابن حبان (2: 40). التاريخ الكبير للبخاري (5: 121) الترجمة 358. الجرح والتعديل (5: 86) الترجمة 398. والكامل في الضعفاء لابن عدي (2: 140). المغني في الضعفاء للذهبي (1: 342) الترجمة 3218. دار المعارف... والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2: 127) الترجمة 2048. والضعفاء الكبير للعقيلي (2: 267) الترجمة 826. ولسنا الميزان لابن حجر (7: 264). وتهذيب الكمال لمزي (15: 98) الترجمة 3336.

هشام بن سعد[38]، عن **محمد بن عقبة**[39] **وهو مستور**، قال: خطب معاوية بشيء مما ينكره الناس فردوا عليه فسره ذلك وقال: سمعت رسول الله ﷺيقول:

"يكون أمراء يقولون ولا يرد عليهم يتهافتون في النار يتبع بعضهم بعضا".

الحكم على سند الأثر:

ضعيف. لجهالة حال محمد بن عقبة، ثم ضعف كل من بكر بن سهل ويحيى بن عثمان وهشام بن سعد. وعبد الله بن صالح المصري المشهور برواية المناكير عن الليث.

قلت:

وأورد الطبراني طريقا آخر لهذا الأثر فقال:

---

[37]) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري (94-175هـ) الإمام حافظ وفقيه مصر. قال ابن سعد: كان قد اشتغل بالفتوى في زمانه وكان ثقة كثير أحاديث صحيحه وكان سريا من الرجال نبيلا سخيا. وقال أحمد: ثقة ثبت. وقال أيضا: ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث. وقال أبو يعلى الخليلي: كان إمام وقته بلا مدافعة...

تهذيب التهذيب (8: 412) الترجمة 834. روى له الجماعة.

[38]) هشام بن سعد المدني أبو عباد القرشي (ت: 160هـ). قال أحمد: لم يكن هشام بالحافظ. وكان يحيى بن سعيد القطان لا يروي عنه كما كان غير مرضي عند الإمام أحمد. وقال ابن معين: ضعيف. ومرة صالح وليس بمتروك ومرة ليس بذلك القوي ومرة ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف وليس بالقوي. وقال علي بن المديني: صالح وليس بالقوي. وقال ابن سعد كان كثير الحديث يستضعف. وذكره يعقوب ابن سفيان في الضعفاء. وأنكر عليه الحافظ عدة أحاديث. تهذيب التهذيب (11: 37) الترجمة 80. المجروحين (3: 89). الجرح والتعديل (9: 241/61) والمغني في الضعفاء (2: 710) ولسان الميزان (7: 418). وميزان الاعتدال (4: 9224/298). والضعفاء للنسائي الترجمة 640 صفحة 242. والعقيلي (4: 341).

[39]) محمد بن عقبة من رجالات ابن ماجة وجده في سننه، هو محمد بن عقبة بن أبي مالك القضي. وهذا ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" على عادته في مجهولي الحال وقال: ابن أخي ثعلبة بن أبي مالك يروي عن أبيه وابن عباس، عداده في أهل المدينة روى عنه محمد بن رفاعة وزكريا بن منظور. انتهى. ولم يذكر فيه تعديلا. ولا تجريحا. ولم يصف ابن حجر على هذا شيئا حين قال: مستور، من الثالثة ولم يرو له سوى ابن ماجة. ثقات ابن حبان (5: 359)، تقريب التهذيب (531/2:191). ونقل الذهبي كلام ابن حبان بدون تعليق. وانظر تهذيب التهذيب (9: 572/308).

حدثنا عبد الرحمن بن صالح عن الليث {بن سعد} عن هشام بن سعد عن محمد بن عقبة ، قال:... (الأثر).

وهذا زيادة على الآفات السابقة انضاف إليها انقطاعه عند بدايته، إذ بين وفاة الليث سنة 175هـ وولادة الطبراني سنة 260 خمس وثمانون سنة، ثم إني لم أجد في معجمه الصغير الذي يذكر فيه فوائد عن الشيوخ الذين أخذ عنهم من يحمل اسم عبد الرحمن بن صالح هذا[40]. على أن شيوخ الطبراني يزيدون على الألف ومئتين وستين شيخا.

ثم إن الطبراني لم يدخل مصر سوى مرتين، الأولى سنة 280هـ حيث سمع بها من محمد بن سليمان الصوفي[41] البغدادي. ثم مرة أخرى سنة 285هـ حيث سمع من هارون بن ملول المصري[42].

فبين وفاة الليث وأول دخول الطبراني مصر 105 سنة، وهذه لا يسدها راو واحد. فلعل أحد النساخ أدغم نسب أحد شيوخه المتسمين بعبد الرحمن مع الاسم الأول لكاتب الليث وهو عبد الله بن صالح فنتج هذا الاسم؟، وهذه الرواية لا تضيف شيئا.

قلت:

والألباني يصحح مثل هذا الأثر بمثل هذا السند المظلم الذي لم يقف عليه اغترارا بما أورد الهيثمي في: "محمع الزوائد" رجما بالغيب ودون تحقيق يذكر.

---

[40]) الطبراني، المعجم الصغير (252-256).

[41]) نفس المرجع (932/343).

[42]) نفس المرجع (1097/396).

والملفت، هو انه بالرغم من كونه لم يقف على من يكون **ابن عقبة** الذي **يحسن** روايته !، إلا أنه ما أن وافاه تلميذه **حمدي عبد المجيد السلفي** محقق المعجم الكبير لاحقا بنسخ المعجم هدية له منه[43]. ليقرأ أخيرا الرواية عند الطبراني في الكبير فيقول[44] بتصحيح ما قال بإضافة:

يزاد في السطر الثامن بعد قوله: "**ابن عقبة لم أعرفه**" (ص: 398، الحديث 1790).

ثم وجدته... جاء مسمى بـــ "**محمد بن عقبة**" عند الطبراني في المعجم الكبير (19: 790/341) من الطريق ذاته. و**محمد** هذا، هو **ابن عقبة بن أبي مالك القرظي** بن أخي ثعلبة بن أبي مالك، أورده **ابن حبان** في "**الثقات**"[45] ، قال ((234/3):

"يروي عن **أبيه** و**ابن عباس**، عداده في أهل المدينة. روى عنه **محمد بن رفاعة** و**زكريا بن منظور**".

قلت (الألباني): يضم إليهما **هشام بن سعد** كما في الطريق المشار إليه، **وهي فائدة لا توجد في كتب الرجال** وقال فيه الحافظ (ابن حجر): "**مستور**!"[46] .

ثم أخرجه **الطبراني** رقم (925) من طريق **ضمام بن اسماعيل**، مثل رواية **أبي يعلى**.اهـ.

قلت:

---

[43]) ذكر ذلك في الاستدراك، سلسلة الأحاديث الصحيحة (4: 657).

[44]) سلسلة الأحاديث الصحيحة (4: 663).

[45] على عادته وبمصطلحه الخاص الذي لا يسايره عليه أحد، أن من حدث عنع ثقة، وحدث هو عن ثقة فهو ثقة!!!!!!

[46]) و"المستور" هو الذي لا يعرف حاله.

فانظر إلى هذه البلية ! السند الذي يرد فيه **ابن عقبة** مظلم كله.

فهو يرويه كاتب الليث **عبد الله بن صالح** الذي اشتهر برواية المناكير عن شيخه والذي يروي على الأثبات ما ليس من حديث الثقات، والذي يكذب في الحديث، والذي ليس بشيء والذي ليس بثقة كما مر بك. مع ضعف **هشام بن سعد** نفسه الراوي عن **ابن عقبة** والذي هو غير مرضي عند أحمد ولا رضي ابن القطان روايته والمضعف عند أجلة الحفاظ.

فكيف تثبت رواية كهذه حتى يفيدنا الشيخ بفائدته!؟

أين فقه الحديث يا شيخنا ؟

هذا فيما يخص ظلمات السند، فماذا عن المتن؟

من المعلوم أنه بمجرد عدم صحة السند ينتفي موضوع المتن من أساسه، إلا أن هذا المتن بالذات يعارضه ما نعرف من سيرة **معاوية بن أبي سفيان**:

فقد أخرج **خليفة بن خياط**[47] عن وهب بن جرير[48] قصة أخذ **معاوية** البيعة لابنه **يزيد** حيث دار حوار بين **معاوية** وبين كل من **الحسين بن علي بن أبي طالب**، و**عبد الله بن عمر بن الخطاب** و**عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق** و**عبد الله بن الزبير بن العلوم** بخصوص أخذ البيعة منهم لابنه **يزيد**.

وكان **ابن الزبير** لسنا حال الأربعة. فخير معاوية بين أن يصنع مع صنع رسول الله ﷺ بعدم تعيين خليفة للمسلمين، وبين ما صنع أبو بكر باختيار عمر، وهو ليس من قرابته أو ما

---

(47)

(48)

فعل عمر بجعلها شورى في ستة نفر من قريش ليس فيهم أحد من بنيه ولا من رهطه. فأجابه معاوية[49]:

- "هل عندك غير هذا؟.

- قال: (ابن الزبير): لا.

- قال: (معاوية): فأنتم؟

- قالوا: ونحن أيضا.

- قال (معاوية): أما لا فإني أحببت أن أتقدم إليكم أنه قد أعذر من أنذر، وأنه قد كان يقوم منكم القائم إلي فيكذبني على رؤوس الناس، فأحتمل له ذلك وأصفح عنه، وأني قائم بمقالة إن صدقت فلي صدقي وأن كذبت فعلي كذبي، وأني أقسم لكم بالله **لئن رد علي منكم**[50] **إنسان كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه كلمته حتى يسبق إلي رأسه**، فلا يرعين رجل إلا على نفسه، ثم دعا صاحب حرسه فقال: أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين من حرسك، **فإن ذهب رجل يرد علي كلمة في مقامي**[51] **هذا بصدق أو كذب فليضرباه بسيفهما**، ثم خرج وخرجوا معه حتى إذا رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: **إن هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم، لا نستبد بأمر دونهم!! ولا نقضي أمرا إلا عن مشورتهم!!، وإنهم قد رضوا وبايعوا ليزيد ابن أمير المؤمنين من بعده!!، فبايعوا باسم الله**، فضربوا على يديه ثم جلس على راحلته وانصرف فلقيهم الناس فقالوا: زعمتم وزعمتم فلما أرضيتم وحبيتم فعلتم؟! قالوا: إنا والله ما فعلنا! قالوا: فما منعكم أن تردوا على الرجل إذ كذب؟ ثم بايع أهل المدينة والناس ثم خرج إلى الشام.

ثم قال خليفة:

حدثنا عبد الرحمن بن مهدي[52] **قال: أخبرنا سفيان**[53]**، عن محمد بن المنكدر**[54] **قال: قال ابن عمر حين بويع يزيد بن معاوية:**

---

[49]) تاريخ خليفة بن خياط 216-217.

[50]) فعدم قبول الرد هنا مرتين، لا يمكن أن يصدر ممن حفظ مثل هذا الحديث وما فيه من الوعيد. مما يثبت وضعه.

[51]) نفسه.

[52]) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، أبو سعيد البصري الحافظ (ت: 198هـ). الإمام العلم الثقة الثبت. قال الشافعي: ولا أعرف له نظيرا في الدنيا. وقال الخليلي: هو إمام بلا مدافعة. تهذيب التهذيب (6ك 552/050). روى له الجماعة.

"إن كان خيرا رضينا وإن كان بلاءا صبرنا".

انتهى.

قلت:

والقصة مسندة بمشاهير: خليفة بن خياط ووهب بن جرير الذي يسند القصة إلى جويرية بن أسماء[55]. فلا يعقل أن يروي عن رسول الله ﷺ مثل هذا الخبر الذي لا يشاركه فيه أحد، ويتصرف تماما بما يناقضه، بحيث لا يقبل هو الرد عليه كما مر بنا! ويروي في نفس الوقت حديثا فيه مثل هذا الوعيد! ويتفرد به؟.

فهذا الخبر لا يخلو من أمرين:

أ) إما هو مما اختلقه عبد الله بن صالح، وهو صاحب مناكير ومتهم بالكذب، أو:

ب) من اختلاق الذين رواياه عنه وهما: يحيى بن عثمان وهو فيه تشيع وبكر بن سهل وهو أيضا من موالي بني هاشم ومتشيـــع ضمنا.

فلا يقبل منهما رواية في معاوية أو آل مروان لا في الفضائل ولا في المثالـــب أصـــلا لانتفاء الموضوعية.

أما ما رواه سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي، فهـــو قد عمي، وصار يتلقن ليحدث بغير ما سمع.

وليس ببعيد على الوضاعين تلقين مثل هذا الخبر لمثـــله.

---

[53]) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (ت: 161هـــ) الحافظ الحجة تقدمت ترجمته.

[54]) محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي (ت: 131هـــ) قال ابن عيينة: كان من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون ولم يدرك أحد أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منه.. وقال ابراهيم بن المنذر: غاية في الحفظ والإتقان والزهد: حجة. (مجمع على ثقته). تهذيب التهذيب (9: 769/417) روى له الجماعة.

[55]) جويرية بن أسماء بن عبيد بن مخارق الضبعي (ت: 173هـــ). قل يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال أحمد: ثقة ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح. تهذيب التهذيب (2: 202/107) روى له الجماعة إلا النسائي.

قلت:

هذا كان ردنا على **الألباني** في تصحيحه لمثل هذه الواهيات والموضوعات.

لكن في استشهاد **الشيخ القرضاوي** بمثل هذه الطوام والأوابد ما يضضغ عقلي ويهز كياني هزا، وما لا أستطيع لا هضمه ولا تفسيره.

فها هنا **فقيه** من القرن الحادي والعشرين يريد أن يفتي في "**الديمقراطية**"، بحسب عرف **أثينا** و**روما**، على ما سنفصل لاحقاً، وما هو متداول منها في عصرنا الحاضر، ممن يتخذونها نمطا للحكم والحاكمية.

فإذا ما غضضنا الطرف وقلنا بأن **الشيخ القرضاوي** يقصد الجانب التطبيقي العملي الذي قد يظهر وكأن **الشورى الإسلامية**، و**الديمقراطية الغربية** يشتركان فيه، فكيف يستدل بحديث منسوب إلى **ناسف مبدأ الشورى أصلا في الإسلام** وتحويله إلى ملك عضوض، بما هو مستفيض في كتب التاريخ عند الصديق والمخالف، بمثل هذا **الهبهب**! دون الشعور بتناقض؟

أكره الله **للشيخ القرضاوي** المنطق كما يحكي **جلال الدين السيوطي** عن نفسه في **حسن المحاضرة**؟

أم أنه يتحدث عن **الديمقراطية** كواعظ في "**الترغيب والترهيب**"؟

انتهى ويليه تحليل الخبر (الأثر) الثالث